بتاريخ: 10 مايو 2023 العدد: 690 المصدر: المصري اليوم

"النواب" يناقش الحسابات الختامية للموازنة العامة للعام المالي 2021/ 2022

يناقش مجلس النواب خلال الجلسة العامة الأربعاء المقبل، الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة وعدد من الحسابات الخاصة بالهيئات الاقتصادية وعدد من الوزارات.

رابط الخبر

الرأي

يعد الحساب الختامي أحد الوثائق المالية الكاشفة للاستخدامات والإيرادات الفعلية لأجهزة الموازنة العامة للدولة والهيئات الاقتصادية. ويزيد من أهمية هذا الإصدار انه يأتي في توقيت يتعرض فيه الاقتصاد المصري لضغوط شديدة نتيجة تفاقم مستويات الدين، خاصة الخارجي، ووصول التضخم لمستويات غير مسبوقة مما يستلزم ضرورة مراجعة كافة السياسات الاقتصادية وعلى رأسها السياسة المالية للبحث عن مسارات مستقبلية مضيئة.

في هذا الإطار، يتضمن التعليق نقطتين رئيسيتين: الأولى تدور حول الفكر الاستراتيجي الحاكم للسياسة المالية؛ والثانية تضم تعليقات محددة عن الحساب الختامي للعام المالي 2022/2021:

أولا: الفكر الاستراتيجي الحاكم للسياسة المالية

- لا يمكن تكوين صورة تفصيلية دقيقة عن السياسة المالية في مصر في ظل استمرار تعدد الموازنات ما بين موازنة عامة للدولة وموازنات لنحو 55 هيئة عامة اقتصادية وموازنة لهيئة الإنتاج الحربي. وبالتالي يصعب تقدير العجز الحقيقي للموازنة وكذلك الدين الحكومي الذي يرجع نحو 56% منه فقط لعجز الموازنة العامة للدولة، و44% لاقتراض خارج الموازنة. كما أن عدم وجود موازنة موحدة مجمعة يعني غياب رؤية محدودية الموارد، وبالتالي يعيق وضع خطط لتعظيم الاستفادة منها، وقد سبق التعليق على هذا في عدد سابق[1].

- والأخطر من هذا أن استقلال الموازنات يلغي فكرة وجود أولويات في الإنفاق، وبالرغم من أنه قد يكون هناك بعض الصعوبات المحاسبية في دمج موازنات الهيئات للموازنة العامة، إلا أنها ضرورة ملحة يحتاج تنفيذها لإصلاح مؤسسي حقيقي.

[1] https://eces.org.eg/wp-content/uploads/2023/02/VON-Ar-672-30-3-2022.pdf

- يعد إصدار قانون المالية العامة الموحد رقم 6 لسنة 2022 خطوة مهمة لتحقيق مزيد من الحوكمة في إدارة المالية العامة للدولة، ولكن تأخر إصدار لائحته التنفيذية عن المدة التي نص عليها القانون وهي عام.

- على الرغم من أهمية الفائض الأولي إلا أنه لا ينبغي أن يجعلنا نغفل عن حقيقة أن هذا الفائض نتج عن تبني إجراءات ضبط النفقات العامة، وتحديدا دعم الطاقة والأجور أكثر من زيادة الإيرادات، وبالتالي انكماش النشاط الاقتصادي وهو ما يعكسه تدهور مؤشر مديري المشتريات.

- علاوة على أن تحقيق الفائض الأولي وتراجع العجز الكلي صاحبهما ارتفاع غير مسبوق في مستوى الدين، خاصة الخارجي، ليصل إجمالي الدين الحكومي لنحو 6 تريليون جنيه في يونيو 2022 (87% من الناتج المحلي الإجمالي) الأمر الذي أسفر عن أن ما يقرب من نصف المصروفات العامة استحوذ عليها بندا مدفوعات الفائدة وشراء الأصول غير المالية (الاستثمارات).

- كما أن الإنفاق على محركات النمو طويل الأجل، والتي يعكسها الإنفاق الحقيقي على التعليم والصحة، لا يزال متدنيا ولم يصل بعد للنسب الدستورية.

- كلها تحديات تستلزم مراجعة جادة للسياسة المالية والفكر الاستراتيجي وراءها.

ثانيا: تعليقات محددة عن الحساب الختامي لعام 2022/2021

- كشف الحساب الختامي عن زيادة في إجمالي مصروفات الموازنة العامة بنسبة 3.5%؛ حيث ارتفعت من نحو 2.46 تريليون جنيه لنحو 2.5 تريليون ليعكس ذلك ما تحملته الموازنة العامة نتيجة ظروف خارجية، ورغم منطقية هذه الزيادة إلا أن الغريب أن النسبة الأكبر

منها وُجهت للاستثمارات العامة (35%) وليس لشراء السلع كما هو متوقع.

- لا يقدم الحساب الختامي تفاصيل عن المشروعات الاستثمارية التي يتم تمويلها من خلال القروض أو المنح، والمعايير التي تم على أساسها دراسة جدوى هذه المشروعات، خاصة في ظل استمرار بعض المشروعات الممولة رغم عدم تحقيقها للأهداف المحددة لها، ومنها مشروع تنمية الصعيد بمحافظتي سوهاج وقنا.

وأخيرا، صدر الحساب الختامي من قبل وزارة المالية في ديسمبر 2022، واستغرقت لجنة الخطة والموازنة ستة أشهر للتعليق عليه. وعلى الرغم من كون ذلك هو الحد الأقصى المسموح به وفقا للقانون، إلا أنها تعد فترة طويلة نسبيا في ظل الظروف الاستثنائية التي يمر بها الاقتصاد المصري، خاصة وأن العام المالي 2023/2022 قد قارب على الانتهاء، كما أن وزارة المالية انتهت من إعداد مشروع موازنة 2024/2023 مما يطرح تساؤلا حول جدوى تقييم الحساب الختامي.

تنبيه هام:
يتم الحصول على محتوى هذا التقرير مباشرة من المصادر المشار إليها دون أي إضافة من جانب المركز المصري للدراسات الاقتصادية. والمركز غير مسؤول عن أي عواقب قانونية أو استثمارية قد تنشأ نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير.

© ECES 2023 المركز المصري للدراسات الاقتصادية
جميع الحقوق محفوظة.